

العربي لخدمات تقنية هبة الاتصالات ستدعم 6 جهات حكومية إلكترونية قبل نهاية العام

الملك يرعى المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية منتصف يناير

حبيشي الشمري من الرياض

مخاطبة 108 جهات حكومية .. وتوقعات بمشاركة عالمية

على أربعة جوانب مجتمعة أو متفرقة وهي: المشاركة العلمية، الحضور، ورش العمل والمعرض، ويأمل المنظمون أن يحظى المؤتمر بمشاركة كبيرة من قبل كبار المسؤولين الحكوميين المعنيين بتطوير مشروع الحكومة الإلكترونية وتطبيقه والمسؤولين القياديين بالإدارات العليا في



د. عبد الرحمن العربي

الجهات الحكومية، وأعضاء لجان التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات، حيث تمت مخاطبة 108 جهة حكومية إلى جانب مشاركة جهات أخرى منها: الهيئات الحكومية المعنية، الشركات العاملة في الاتصالات وتقنية المعلومات، المصارف والشركات المالية، المسؤولون القياديون في القطاع الخاص والمجتمع المدني، المدبرون والمطورون التنفيذيون، مديرو الاتصالات التنفيذيون، مديرو المشتريات (الاتصالات والمعلومات)، مهندسو شبكات المعلومات والاتصالات، مديرو البحوث والتطويريون في حكومتهم، المستشارون القانونيون والمحامون المختصون في قطاع المعلومات.

وجّهت صالة للمؤتمرات مخصصة للنساء، مجهزة بالتقنيات والمعدات المناسبة، إضافة إلى شاشتين كبيرتين للبيت المباشر وربطها بالقاعة الرئيسية. ويشمل البرنامج العلمي لهذا المؤتمر عدة فعاليات، منها: محاضرات رئيسية، أوراق عمل، عروض مرئية، عروض حية لتجارب، ورش عمل، حلقات نقاش. وأبان العربي أنه تمت مخاطبة أكثر

من 150 خدمة إلكترونية حكومية تضم أكثر من ألف خدمة فرعية تقدمها 40 جهة حكومية. وهنا صعد الدكتور العربي ليشير إلى أنه سيتم خلال المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية استعراض مستجدات التقنية في هذا المجال وتجارب الدول والمؤسسات وتعزيز التواصل بين المشاركين من أصحاب القرار من القطاعين العام والخاص، بغية التوصل إلى قاعدة مشتركة من شأنها تطوير مفاهيم عمليات التعاملات الإلكترونية، وإيجاد علاقة أفضل بين هؤلاء الشركاء الأساسيين في التطبيقات العملية، عبر إصدار توصيات خاصة عند الانتهاء من فعاليات المؤتمر، يمكن من خلالها تيسير التبادل التجاري والمعلوماتي والمهني، وكذلك الخدماتي بصورة دقيقة وبشكل عملي. ويتميز المؤتمر بطرحه لمواضيع أساسية ومهمة في التعاملات الإلكترونية، إذ يجمع بين التقنية والقيادة، ويوثق الصلة بينهما ويستهدف جميع المعنيين بهذا القطاع، من تقنيين إلى أصحاب القرار في القطاعين الخاص والعام.

ويركز المؤتمر عدد من المحاور، منها: دعم تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، إبراز جهود الجهات المختلفة في تطبيق التعاملات الإلكترونية، وإيضاح مدى تقدم المملكة في هذا المجال، دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، نقل التجارب العالمية والمعرفة التقنية للمملكة، رفع الوعي فيما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية.

وأبان أن المشاركة في المؤتمر تتم

تجري التحضيرات على قدم وساق في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنظيم المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية "نحو تعاملات إلكترونية حكومية فاعلة"، الذي ينعقد في منتصف كانون الثاني (يناير) المقبل تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في الرياض.

وسيتم في المؤتمر الذي تنطه وزارتا الاتصالات وتقنية المعلومات، والمالية، تسليط الضوء على آخر التطورات، والمراحل الخاصة ببرنامج ومشاريع التعاملات الإلكترونية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والتفاعل بين القطاعين العام والخاص في ذلك.

وفي سياق ذي صلة، أكد الدكتور عبد الرحمن العربي مستشار وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، أنه سيتم البدء قبل نهاية العام الحالي بتقديم ست خدمات حكومية بالمشاركة بين وزارة الاتصالات والجهات المعنية بها، مشيراً إلى أن الاهتمام الكبير بتحديث قطاعات الدولة كافة وتدعيمها يأخذ ما توصلت إليه تقنيات الاتصالات والمعلومات يأتي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري، ولتحجول المجتمع السعودي إلى مجتمع معلوماتي.

ولفت إلى أن الخطة التنفيذية لبرنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية في المملكة أكدت السعي لتمكين الجميع من الحصول على خدمات حكومية متميزة بواسطة العديد من الوسائل الإلكترونية الآمنة من أي مكان وفي أي وقت بحلول عام 2010.

وشدد على أن أمر خادم الحرمين الشريفين بتخصيص مبلغ ثلاثة مليارات ريال سعودي يأتي في سياق تفعيل الخطة التنفيذية لبرنامج التعاملات الإلكترونية "يسر" لتسوانت الخمس الأولى، بدءاً من العام المالي الحالي وتنفيذ ما تتطلبه هذه الخطة من مشاريع البنية التحتية والخدمات الإلكترونية الحكومية لتقديم ما لا يقل

من مائة جهة وفقاً لنموذج مشاركة علمية لعرض مشاريع رائدة يحوي اسم المشروع أو المبادرة ومجاله وأهدافه ووصف مختصر عنه، مشيراً إلى أن الردود بدأت تتوالى على اللجنة العلمية للمؤتمر.

وأضاف أنه تم ترشيح عدد من المتميزين على مستوى العالم لتقديم محاضرات رئيسية من القطاعين العام والخاص، من بينهم رؤساء شركات تقنية معلومات عالمية وعلماء في التعاملات الإلكترونية ومديرو برامج و مبادرات حكومية عالميين و تتولى اللجنة العلمية مخاطبتهم و ترتيب استضافتهم في المؤتمر.

وترتكز فعاليات المؤتمر على المحاور التالية: البنية التحتية للتعاملات الإلكترونية، البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، المشاريع الوطنية الرائدة ذات العلاقة، والخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً، التجارب الناجحة في مجالات التعاملات الإلكترونية، مشاركة القطاع الخاص في التعاملات الإلكترونية الحكومية، الجوانب الإدارية والتنظيمية والتشريعية الخاصة بالتعاملات الإلكترونية، تسليط الضوء على القوانين والتشريعات التي من شأنها تشجيع التعاملات الإلكترونية وتطبيقها، الإجراءات المصرفية والمالية، ومهمتها الأساسية المكتملة في التعاملات الإلكترونية، البرامج الاستشارية وهندسة الشبكات، والبوابات الإلكترونية وإدارتها.

ومن المقرر أن يقام على هامش المؤتمر معرض متخصص يتضمن ما يتعلق بتقنيات وتطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات، بهدف الاطلاع على آخر التطورات والخدمات والتعرف على أحدث ما توصلت إليه المؤسسات والشركات العاملة في مجال تطبيق استخدام التكنولوجيا في الأعمال الحكومية، وكذلك إبراز وعرض مشاريع الجهات الحكومية وخدماتها الإلكترونية، وعرض خدمات ومنتجات الشركات الراعية. وسيصاحب المؤتمر تدشين عدد من المنشآت الاستراتيجية ذات العلاقة بالتعاملات الإلكترونية.